

Document: EB 2012/107/R.33
Agenda: 14(d)
Date: 7 November 2012
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2013

منكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra

مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

الأسئلة التقنية:

Bambis Constantinides

مدير مكتب المراجعة والإشراف

رقم الهاتف: +39 06 5459 2054

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة

روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للتأكيد

المحتويات

1	أولا - المقدمة
1	ثانيا - استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2013 والأجل المتوسط
3	ثالثا - أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية
6	رابعا - التحقيقات والمنع
7	خامسا - موازنة المكتب وموارده لعام 2013
	الملحق
9	خطة العمل لعام 2013 والقائمة المبدئية لعمليات المراجعة المقررة لعام 2014

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2013

أولاً - المقدمة

- 1- يعرض هذا التقرير خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2013 والمعلومات الأساسية ذات الصلة. وتستند هذه الخطة إلى عملية تقدير المخاطر وقد صادق رئيس الصندوق عليها. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقاً لاختصاصاتها، أن تقدم اقتراحات في خطة العمل وعرضها على رئيس الصندوق للنظر فيها. وسوف تعرض خطة العمل، متى تم استكمالها، على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012 للتأكيد.
- 2- هذه الخطة معروضة على لجنة مراجعة الحسابات قبل استكمالها للنظر فيها ضمن عملية الميزانية لعام 2013 كي يتسنى النظر في حجمها ومدى تعقيدها بصورة كافية عند صياغة ميزانية مكتب المراجعة والإشراف.

ثانياً - استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2013 والأجل المتوسط

بيئة المخاطر التي يواجهها الصندوق في عام 2013

- 3- يشهد عام 2013 بداية فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، ويجلب معه جملة متجددة من الالتزامات للصندوق مترافقة بتأكيد مستمر على الاقتصاد والكفاءة في عمليات الأعمال وهياكل المنظمة. وقد بلغ جدول أعمال التغيير والإصلاح، بما في ذلك تنفيذ النموذج التشغيلي للإشراف المباشر وتأسيس الحضور القطري مرحلة التعزيز، وتم تعديل العمليات التشغيلية والموارد البشرية والمالية وهياكلها إلى حد بعيد لتدعم الطرائق التشغيلية الجديدة. وستسفر سرعة الموافقة على المشروعات الجديدة في السنوات القادمة، إلا أن حجم الأنشطة قيد التنفيذ وعبء العمل سيستمر في النمو على المدى القصير نتيجة للزيادة الكبيرة في الموافقات على المشروعات في السنوات الأخيرة. وقد تكثفت الضغوط على احتواء التكاليف والسعي لتحقيق الاقتصاد كأولوية مستمرة، ولكن ليس على حساب فعالية الصندوق التي تبقى الهدف الرئيسي للإدارة والدول الأعضاء معاً.
- 4- يشير تقدير المخاطر المؤسسية في الصندوق إلى إمكانية وجود ضغوط على الموارد، سواء البشرية أو المالية منها، كأكبر مجال محفوف بالمخاطر فيما يتعلق بتحقيق أهداف الصندوق عالية المستوى على المدى المتوسط. كما تم تحديد قدرة الصندوق على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى الفساد المحتمل في أنشطة الصندوق، على أنها مجالات للمخاطر. وحدد تقدير المخاطر الذي قام به مكتب المراجعة والإشراف نفسه¹ المخاطر

¹ تسعى عملية تقدير المخاطر إلى تحديد حجم التعرض للمخاطر/مواطن الضعف وذلك عن طريق التركيز على مجالات المخاطر/الأوضاع التي تندرج ضمن النطاق الوظيفي للمكتب واختصاصاته على النحو المحدد في ميثاق المكتب:

- المعلومات غير الدقيقة أو غير الكافية أو المتأخر ورودها إلى مستخدمي البيانات وإدارة الصندوق ولأغراض التسيير ولإطلاع الجمهور عليها؛
- عدم الامتثال للقواعد والسياسات والإجراءات وقرارات إدارة الصندوق؛
- شراء السلع أو الخدمات دون مراعاة الاعتبارات الاقتصادية أو في وقت متأخر أو بطريقة غير ملائمة؛

المتزايدة فيما يتعلق باستخدام الاقصادي للموارد المالية في بعض المجالات مثل المنح، والتوريد، وتكنولوجيا المعلومات، والرصد الشامل للاستفادة من الموارد. وأما مجالات المخاطر الأخرى التي أكدها تقدير مخاطر مكتب المراجعة والإشراف فتتضمن العمليات التي تستهلك وقتا طويلا من أوقات الموظفين مثل قياس الأداء المؤسسي والإبلاغ عنه، وإدارة الاستشارات، والعمليات التي تنطوي على تدفقات كبيرة من الأموال مثل إدارة القروض وإدارة الاستثمارات. وتزيد سرعة التغير والحجم المتنامي للعمليات قيد التنفيذ من مخاطر سوء الاستخدام المحتمل لموارد الصندوق والأحداث التي تؤدي إلى انقطاعات في استمرارية أعماله. ويبقى وجود بيئة ملائمة لتجنب هذه المخاطر، والتي تنطوي أيضا على إطار متين للسلامة وإجراءات سريعة وحاسمة للاستجابة لمثل هذه الأحداث أمرا حيويا في التطرق لهذه المخاطر.

الاستراتيجية والأولويات لعام 2013 والأجل المتوسط

5- يهدف مكتب المراجعة والإشراف إلى توفير خدمة تتميز بالاحتراف والتخصص والفعالية والأهمية والكفاءة يمكن الوثوق بها وتساعد الصندوق على تحقيق أهدافه متوسطة الأجل. وسيركز المكتب على تقييم المخاطر والضوابط ذات الصلة بما يلي: كفاءة استخدام الموارد المالية وموارد الموظفين؛ ومدى الامتثال للإطار التنظيمي القابل للتطبيق؛ ومدى نزاهة المعلومات المبلغة ومدى فعالية عمليات الأعمال. وسوف يعمل المكتب بالتآزر مع إدارة الصندوق من أجل تحديد ومعالجة المخاطر المؤسسية الهامة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على نهج مستقل في انتقاء وأداء المهام والإبلاغ بها.

6- سيسهم مكتب المراجعة والإشراف أيضا في تخفيف حدة المخاطر عن طريق ما يتولاه من أنشطة التحقيق وعن طريق صلاحياته في الحث على محاربة الفساد. وسوف يهدف المكتب في عمله إلى كفاءة الاستجابة الفورية والفعالة للدعايات المتعلقة بوقوع مخالفات. وسوف يكثف جهوده الرامية إلى منع وقوع المخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته كما سيتعاون مع الشركاء المعنيين داخل الصندوق وخارجه لبلوغ هذه الغاية.

7- وإضافة إلى هذه التوجهات الاستراتيجية، سوف يسترشد المكتب بالمبادئ التالية في تخطيط عمله وترتيب أولوياته وأدائه في السنتين المقبلتين:

- التركيز الواضح في العمل على الأولويات المؤسسية للصندوق؛
- التركيز على المجالات التي يتوافر فيها لدى المكتب أدوات منهجية ملائمة؛
- التوصيل الفوري للمخرجات من أجل كفاءة الصلة والأثر؛
- تقديم تغذية مرتدة وتوصيات بناءة وموجهة توجيهها دقيقا تتوافق إلى أقصى حد ممكن مع خطط التحسين التي وضعتها إدارة الصندوق؛
- الاضطلاع بدور قائم على أخذ زمام المبادرة في دعم إدارة المخاطر المؤسسية.

8- وسوف يعمل المكتب وكامل فريق موظفيه في عام 2013 على تكثيف الجهود في مجالات التحقيق/منع الفساد، من أجل تقليص متوسط الوقت اللازم للتعامل مع الادعاءات. وسوف يتتبع المكتب مسار الأداء على كل من مستوى

-
- خسائر الأصول المادية والافتراضية على السواء؛
 - قصور الكفاءة في استخدام الموارد؛
 - قصور أساليب النشاط/الوظائف في الارتقاء إلى مستوى التوقعات.
- المعلومات والموارد المستخدمة في التقدير تتضمن خطة الصندوق متوسطة الأجل؛ سجلات المخاطر المؤسسية؛ التغذية الراجعة من الإدارة والموظفين؛ بيانات الموظفين والبيانات المالية. وتتمثل نتيجة هذه العملية في وضع قائمة بأولويات مجالات المراجعة المحتملة.

الأفراد والشعب باستخدام مؤشرات الأداء الأساسية المرتبطة بأهداف خطة العمل، بما في ذلك تعزيز تلك المؤشرات من أجل كفاءة توفير المخرجات في التوقيت السليم.

ثالثاً - أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية

9- وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين المتعلقة بممارسة مهنة المراجعة الداخلية، تم إعداد خطة المكتب لعام 2012 على أساس عملية تقدير المخاطر. وينصب التركيز على تحديد أحجام التعرض الكبيرة للمخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف المؤسسية الحالية، وكذلك الأهداف المؤسسية متوسطة الأجل، مع التركيز على المجالات الواقعة ضمن اختصاص المكتب ومجموعة الأدوات المتخصصة المتوفرة لديه. ويستند انتقاء مجالات المراجعة أيضاً إلى اعتبارات عملية مثل الحاجة إلى تحاشي تجميع أحجام كبيرة من عمليات المراجعة في شعبة واحدة وقصر نطاق عمليات المراجعة على نحو يمكن من توفير المخرجات في التوقيت السليم، وحجم وخبرات فريق المراجعة الداخلية. ولم يتم تحديد بعض المهام في هذه المرحلة لتوفير بعض المرونة للمكتب في التطرق لمجالات المخاطر الناشئة. وقد حدد مكتب المراجعة والإشراف المجالات الواردة أدناه لمراجعتها عام 2013. (وهي أيضاً مذكورة في الملحق).

10- يحتاج منظور بعض أنشطة المراجعة المحددة لإعادة التقييم قبل بدئها على ضوء النتائج الناشئة عن تقييم الكفاءة المؤسسية الذي يجريه مكتب التقييم المستقل في الصندوق حالياً، بحيث يتم تجنب الازدواجية مع العمل الذي تم إجراؤه مؤخراً في هذا السياق.

- إعداد الميزانية، والرصد، والإبلاغ. منذ إدخال الإدارة اللامركزية عام 2004، تم تعديل إجراءات الميزانية والإبلاغ عنها ووظائف هذا النظام بصورة متكررة. وقد سلطت الضغوط المتواصلة على الاستخدام الفعال والكفء لموارد الميزانية الضوء على بعض المخاوف المتعلقة بعملية ونظام الإبلاغ بالالتزام بالميزانية. وتعد مهمة رصد الميزانية أساسية لتيسير استخدام فعال واقتصادي للموارد. ويشير الإبلاغ المؤسسي إلى احتمال وجود قيود على قدرة هذه العملية على تحديد وإطلاق الموارد المتاحة بأسلوب يتسم بالتوقيت السليم وزيادة مخاطر انعدام كفاءة استخدام الميزانية الموافق عليها. وقد تم إدراج عملية تخصيص ورصد الميزانية بالفعل كمراجعة مؤقتة لعام 2013 في خطة عمل السنة الماضية. وأما المنظور الدقيق لهذه المراجعة فسيكون أكثر تحديداً بحيث يستند إلى المخاطر التي تم تقديرها في وقت إجراء المراجعة.

- الإشراف على إدارة الاستثمارات الداخلية ووضع الضوابط عليها. تعتبر الإدارة المتينة للاستثمارات مفتاحاً يحمي الصندوق وموارده المالية بصورة كافية، سواء على الأجل القصير أو الأجل الطويل. وقد أدت الزيادة المتدرجة في حافطة الاستثمارات المدارة داخلياً في السنوات الأخيرة والأسواق المالية المعقدة والمتقلبة إلى اعتبار متفق عليه في السنة الأخيرة بكون هذا المجال مجالاً لمراجعة مؤقتة لعام 2013. وقد اتخذ الصندوق مؤخراً خطوات لإعادة تنظيم المسؤوليات والعمليات في هذا المجال. وأجرى مكتب المراجعة والإشراف استعراضاً محدداً للامتثال يتعلق بحافطة الأوراق المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق بناء على طلب من الإدارة في عام 2012. إلا أن الاستعراض الكامل لهيكلية الضوابط الداخلية لجميع العناصر في حافطة الاستثمارات المدارة داخلياً سوف يوفر التأكيدات الضرورية للإدارة على أن الضوابط مصممة وتعمل بصورة ملائمة.

- الإشراف على التوريد في المشروعات. يعد التوريد نشاطاً تتأصل فيه مخاطر عالية. ويتفاقم ذلك من خلال حقيقة أن نهج الصندوق في التوريد في المشروعات يعتمد بصورة قوية على النظم الوطنية. وبالتالي يعد

إشراف الصندوق على التوريد في المشروعات دورا ضروريا لإعطاء الجهات المانحة التأكيدات باستيفاء المتطلبات القانونية ومراعاة سياسة عدم التسامح تجاه التدليس والفساد بصورة دقيقة. وقد نظر مكتب المراجعة والإشراف في هذا المجال بصورة محددة عام 2009. كذلك فإنه يمثل مجالا للتركيز الرئيسي في المراجعات القطرية المخصصة السنوية التي يقوم بها المكتب. إلا أن المؤشرات من المراجعات إضافة إلى وقوع بعض الادعاءات ذات الصلة بالتوريد في المشروعات يستدعي استعراضا وتقديرا أوسع. وستحتم هذه المراجعة القيام بزيارات ميدانية وستستنفد وقتا طويلا من الموظفين.

- الإشراف على وجود الصندوق على شبكة الإنترنت. يوفر التوسع الكبير والمستمر في استخدام شبكة الإنترنت لأغراض الاتصالات وتقاسم المعرفة فرصا عظيمة للصندوق كي يصل إلى عدد أكبر من الأشخاص بصورة سريعة تتسم بقدر أكبر من الاستهداف. إلا أن هنالك بعض المخاطر القانونية وتلك التي تتعلق بسمعة الصندوق مما يرتبط بمثل هذه الفرص. وقد اقترح مكتب المراجعة والإشراف استعراض مدى استخدام هذه البوابات والمواقع المخصصة للصندوق أو التي يربطها الصندوق بهدف تقدير عمليات إنشائها وتحديثها والإشراف عليها سواء كانت تقع تحت سيطرة الصندوق أو لها علاقة به.

11- وقد سلط تقدير المخاطر الضوء على مجالات أخرى قليلة والتي بسبب الوقت أو غيره من الأسباب يجب أن ينظر فيها إما على أساس مراجعة مؤقتة قد تتم في أواخر عام 2013، إذا سمح عبء العمل بذلك، أو لإدراجها في خطة عمل المكتب لسنة 2014. وهي المدرجة أدناه.

- القيمة المتحققة مقابل المال المنفق في توريد الخدمات. مع وكالتي الأمم المتحدة الأخرتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ينخرط الصندوق مع العديد من الباعة لتوريد خدمات مؤسسية (مثلا التنظيف، والاعتناء بالحدائق، والأمن، وتوفير وجبات الطعام، والشحن، واستضافة تكنولوجيا المعلومات). إلا أن المكتب لم يقدر اقتصاد مثل هذه الترتيبات في السنوات الأخيرة. وقد حدد من خلال تنسيق وثيق مع مهام المراجعة في الوكالتين الأخرتين فرصا للتقدير المشترك لمثل هذه الخدمات. ويمكن القول بأن مثل هذا الاستعراض قد يخدم في تحديد نقاط الضعف الكامنة في الصندوق أو في مهام أو عمليات التوريد المشترك، وأيضا قد يوفر لإدارة الصندوق بعض التأكيدات فيما يتعلق بالقيمة المتحققة مقابل المال المنفق على مثل هذه الترتيبات.

- قياس الأداء المؤسسي. أحدث الصندوق نظاما لتخطيط وإدارة الأداء المؤسسي عام 2006، بما في ذلك مؤشرات رئيسية للأداء، وخطط إدارة على مستوى الشعب والدوائر، وعدد من التقارير الأخرى السنوية والدورية والمخصصة التي يتم إعدادها لمواضيع متنوعة. وقد كانت هذه العمليات المختلفة كثيفة للغاية، فيما يخص استهلاك وقت موظفي الصندوق. ويحتاج الصندوق لاستخدام فعال لأدوات التخطيط والرصد بأسلوب متكامل. وقد سلط تقدير المخاطر الذي قام به المكتب الضوء على مخاوف تتعلق بكفاءة أداء عمليات وأدوات الإبلاغ.

- إدارة برنامج المنح. يوفر الصندوق جملة من أشكال التمويل بالمنح (منح قطرية مخصصة وعالمية وإقليمية على سبيل المثال) لأنماط مختلفة من الجهات المتلقية (الدول الأعضاء، المنظمات الحكومية الدولية، الكيانات التي يستضيفها والقطاع الخاص، إلخ). وتعتبر المخاطر والتحديات واعتبارات الكفاءة المتعلقة بالعديد من المنح الصغيرة مجال قلق بالنسبة لإدارة الصندوق. ويعمل الصندوق على صياغة نهج استراتيجي

للمنح وغيرها من الموارد للوصول إلى فعالية أفضل وبأسلوب يلبي أيضا الأهداف الأساسية للصندوق واحتياجاته القانونية.

- كفاءة وفعالية إدارة المستشارين. يشكل استخدام خدمات المستشارين جزءا هاما من نموذج عمل الصندوق ويعتبر أيضا من بين النفقات الإدارية الأكبر بعد تكاليف الموظفين. وتخضع عمليات التعاقد مع المستشارين والعمليات الإدارية الخاصة بهم حاليا لفحص دقيق من قبل الإدارة. وهناك جملة جديدة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي يتم تطويرها ("كتيب لغير الموظفين"). ويوفر مكتب المراجعة والإشراف الدعم الاستشاري وعلى أساس مخصص خلال مرحلة التطوير هذه. وسيكون من الأفضل لو تم التخطيط لإجراء مراجعة لهذا المجال في أواخر عام 2013 أو أوائل عام 2014 بعد نفاذ مفعول التغييرات الجارية.

- سلامة البعثات. تعتبر سلامة موظفي الصندوق ومستشاريه في الميدان ذات أهمية قصوى للمنظمة، ويتم تخصيص الموارد والإجراءات لها لضمان كفاية سلامة هؤلاء الأشخاص. إلا أن فعالية مثل هذه العمليات قد تضعف في حال عدم التزام الموظفين والمستشارين ومدراء الفرق أو غيرهم ممن ينخرطون في هذه السفريات إلى الميدان، بصورة كاملة بالإجراءات المطبقة. ويقترح مكتب المراجعة والإشراف استعراض الامتثال لمتطلبات الأمن بهدف تزويد الإدارة بالتطمينات الكافية وتحديد أي مجالات نواقص محتملة. ولم يتم مكتب المراجعة والإشراف على الإطلاق من قبل بمراجعة هذا المظهر المحدد من مظاهر الأمن والسلامة.

- إدارة القروض - عملية الصرف المستندة إلى المخاطر. تعتبر إدارة القروض من أكثر الوظائف المالية دقة في الصندوق، ولها أهمية مالية عالية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قامت به شعبة المراقب والخدمات المالية مؤخرا من تبني النهج المستند إلى المخاطر في معالجة وضبط طلبات السحب من القروض، تتوفر خبرة كافية مع هذه العمليات الجديدة التي يمكن اكتسابها بحلول عام 2014 للقيام بمراجعة لاستعراض كفاية الضوابط المفروضة وفيما لو كانت مكاسب الكفاءة قد تحققت.

- بيئة الضوابط على مستوى المؤسسة. تم إجراء هذا النوع من الاستعراض في أواخر عام 2010 من قبل شركة تم التعاقد معها خارجيا. ولم تتم تغطية النطاق إلا بصورة جزئية. وبإدراك أهمية مثل هذا الاستعراض وخاصة فيما يتعلق بتصديق الإدارة على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي وشهادة المراجع الخارجي عليها، ترى كل من الإدارة ومكتب المراجعة والإشراف وجوب إجراء استعراض آخر لبيئة الضوابط.

12- أشار تقدير المخاطر الذي قام به المكتب إلى أن السفر للقيام بمهام، مما حدد في السنة الماضية على أنه مجال يمكن مراجعته في عام 2013، كان محفوفا بمستوى منخفض من المخاطر نسبيا بسبب الإجراءات الجارية أو الأخيرة التي بادرت بها إدارة الصندوق. ولهذا السبب فلم يتم التأكيد على إدراج هذا المجال في خطة عمل عام 2013. إلا أنه ونظرا لأن هذا المجال حاسم لفعالية نموذج عمل الصندوق، سيستمر المكتب في متابعة توصيات المراجعة القائمة ودعم إجراءات التحسين التي تنفذها الإدارة.

13- إضافة إلى ذلك، يتم إدراج أنشطة المراجعات التالية في خطة عمل المكتب كل سنة:

- مراجعتان قطريتان مخصصتان تركزان على التوريد والإشراف القطري فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية إضافة إلى معاملات المراجعة القطرية التي يجريها الصندوق. وسيتم تحديد البلدين المعنيين بالتشاور مع مدراء الشعب وسيتم تصميم المراجعات للإسهام في مهمة مراجعة التوريد في المشروعات.

- سيستمر مكتب المراجعة والإشراف بدعم الإدارة من خلال اختبارات مستقلة للضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي بهدف دعم تصديق الإدارة على فعالية مثل هذه الضوابط. وسوف ينسق المكتب مع المراجعين الخارجيين في الصندوق، كما كان الحال عليه عام 2012 لضمان وجود أساس يمكن الوثوق بها لرأي المراجعين الخارجيين في تصديق الإدارة.
- سيؤدي مكتب المراجعة والإشراف المهام المتكررة في استعراض ترخيص النفقات التي يتم تسديدها من قبل الحكومة المضيفة ومراجعة نفقات مكتب رئيس الصندوق.
- سيستمر المكتب في المتابعة الفصلية مع الشعب حول الإجراءات المتخذة بهدف تنفيذ التوصيات المتبقية للمراجعة الداخلية. وتعد هذه المتابعة نشاطا رئيسيا لمساعدة كل من المكتب والشعبة المعنية على فهم المخاطر المتعلقة وإيجاد الحلول الملائمة لها.
- 14- إضافة إلى بعض الأنشطة الاستشارية المخططة، تطلب إدارة الصندوق من المكتب بصورة دورية توفير خدمات استشارية مخصصة. وقد تركز هذه الخدمات في بعض الأحيان على مواضيع أو أهداف متفق عليها مع الإدارة، ويتم الإبلاغ عن نتائجها، أو قد تضم أيضا مشورة مستقلة دعما للتحسينات المدخلة على الكفاءة والضوابط أو لتوفير منظور على مستوى المؤسسة حول قضية محددة.
- 15- ويتوقع أن يعمل مشاركا في برنامج تطوير قدرة المراجعة الداخلية في المكتب مع المكتب لمدة الأشهر الأربعة الأولى من عام 2013، ومن شأن ذلك أن يستفيد جميع الأموال التكميلية الموفرة، إلا أن المكتب سيستمر في السعي إلى مصدر إضافي للتمويل للسماح باستمرار هذا النشاط المفيد والإبقاء على الاتصال مع، ودعم المشاركين السنة السابقين.
- 16- بدأ بعض أشكال الانخراط في المراجعة في الفصل الأخير من عام 2012، وسوف يستمر في بداية عام 2013. وسيستكمل تقرير كامل عن وضع الأنشطة من خطة عمل 2012 وجميع أعمال المراجعة والتحقيقات المستكملة في عام 2012 للجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2013. وبالتالي، فسوف تغطي هذه الوثيقة مجالات المراجعة الجديدة التي يتم اقتراحها لعام 2013. وسوف يتم توفير تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في خطة العمل لعام 2013، بما في ذلك التعديلات المدخلة في سبتمبر/أيلول 2013.

رابعاً - التحقيقات والمنع

- 17- ضمن مكتب المراجعة والإشراف، تتمثل مهمة قسم التحقيقات في التحقيق كما هو ملائم في جميع الادعاءات ذات الصلة بالممارسات غير النظامية في أنشطة وعمليات الصندوق. وهي تتضمن المسائل الخارجية المتعلقة بالتدليس والفساد الخاصة بالكيانات والمتعاقدين الأفراد من غير الموظفين الذين يشاركون أو يحاولون المشاركة في الأنشطة التي يمولها الصندوق، أو العقود ذات الصلة بمقر الصندوق، والمسائل الداخلية المتعلقة بسوء سلوك الموظفين (بما في ذلك التدليس والفساد).
- 18- تركزت جهود قسم التحقيقات في عام 2012 إلى حد كبير على التطرق للعدد الكبير من عبء الحالات الناجم عن الفقرة الكبيرة مؤخرا في عدد الادعاءات. ويضم ذلك حالات التحرش وسوء استخدام السلطة التي تعد بطبيعتها كثيفة لاستهلاك وقت الموظفين. وقد أعيقت جهود القسم بسبب التغير المستمر في الموظفين. فبعد النجاح في تعيين موظف للتحقيقات من الدرجة الثالثة للحد من ضغط العمل، خسر المكتب موظفا من الدرجة

الرابعة في قسم التحقيقات، كما خسر مساعد التحقيقات عام 2012. وقد تم استبدال الأول في الفصل الثالث من العام، في حين ما زالت الجهود جارية لتعيين شخص يشغل المنصب الأخير. وقد استخدمت استراتيجية للتخفيف من هذا الأمر ولمواجهة التحديات الإضافية لعام 2012 تتضمن استخدام خبراء استشاريين في التحقيق لتلبية احتياجات التحقيقات غير المنظورة. ويهدف ضمان وقت معقول في الاستجابة للدعوات، سيقدّر المكتب الحاجة إلى العودة إلى الإدارة لطلب بعض الموارد الإضافية.

19- في عام 2013 سوف يزيد المكتب من جهوده الرامية إلى المنع والوعي، وهو مجال حظي باهتمام أقل عام 2012 بسبب تدوير الموظفين. وسيستمر المكتب أيضا في تطوير عروض للموظفين عن هذا الموضوع، وسيستمر في سعيه لتطوير وتوفير موارد على شبكة الإنترنت لموظفي البرامج والموظفين التقنيين الساعين إلى التخفيف بصورة أكثر فاعلية من خطر الفساد في مشروعات الصندوق.

20- ويهدف ضمان أن يكون عمل هذا القسم جيد التنظيم والرصد، وأن يلبي أعلى المعايير الممكنة، سيستعرض المكتب إدارة عبء الحالات الموجودة لديه وبرمجيات البيانات لضمان التحقيق في هذه الحالات بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

21- وسيسهم المكتب بصورة مباشرة في المبادرات التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتوفير الاتساق في الإجراءات وبالتعاون مع بعضها البعض. إضافة إلى ذلك سيسعى المكتب أيضا للعمل بصورة وثيقة مع الزملاء في مكتب المستشار العام، وفي شعبة الموارد البشرية، ومكتب الشؤون الأخلاقية في المنظمة بهدف تنقيح عمليات الصندوق في التحقيق وفرض العقوبات، والتي تم إعدادها عام 2007 للأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتغيرة للحالات التأديبية في الصندوق، علاوة على التطورات الأخيرة في توجهات تشريعات المحاكم.

خامسا - ميزانية المكتب وموارده لعام 2013

22- تمت إعادة هيكلة المكتب عام 2011 وعام 2012 دعما لتوجهاته الاستراتيجية متوسطة الأجل (الجدول 1).

الجدول 1

موظفو المكتب (بما يعادل دوام كامل) وموارده لعام 2013

الهيكل المقترح للمكتب لعام 2013	الهيكل الفعلي للمكتب لعام 2012 *
• مدير (1 بدوام كامل)	• مدير (1 بدوام كامل)
• مساعد إداري (0.5)	• مساعد إداري (1)
• قسم المراجعة (5.5)	• قسم المراجعة (5.2)
• قسم التحقيقات (3)	• قسم التحقيقات (2.2)
ميزانية عام 2012 لنفقات السفر والخبرة الخارجية - 102 000 دولار أمريكي	ميزانية عام 2013 لنفقات السفر والخبرة الخارجية - 102 000 دولار أمريكي
كذلك تم توفير موارد إضافية من خلال إعادة التخصيص في الميزانية لتغطية تكاليف نقل الموظفين - 216 000 دولار أمريكي.	

23- كان معوق القدرات الرئيسي الذي واجهه المكتب عام 2012 في مجال التحقيقات ناجماً عن تدوير الموظفين، ويتوقع التطرق لهذا الموضوع باستكمال فريق كامل يحتل مكانه في بداية عام 2013. ويبلغ حجم الميزانية المقترحة للمكتب في عام 2013 ما يعادل 1.736 مليون دولار أمريكي، وهو نفس مستوى الميزانية الموافق عليها للمكتب عام 2012. وحيث أن عبء العمل والحاجة من الخبرة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بمجالي التحقيقات والمراجعة التقنية، أمران لا يمكن التنبؤ بهما فقد يستلزمان طلباً على موارد مالية إضافية خلال العام.

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2013 والقائمة المؤقتة للمراجعات المقررة لعام 2014

أيام الموظفين (خطة 2012 بين قوسين)

أنشطة المكتب المقررة لعام 2013

(1 120) 1 100

أنشطة المراجعة الداخلية

الانخراط في عمليات الضمان

- إعداد الميزانية، والرصد، والإبلاغ
- الإشراف والضوابط على إدارة الاستثمارات الداخلية
- الإشراف على التوريد في المشروعات
- الإشراف على وجود الصندوق على شبكة الإنترنت
- مراجعة قطرية مخصصة 1
- مراجعة قطرية مخصصة 2
- نفقات مكتب رئيس الصندوق لعام 2012 (متكرر)
- النفقات التي تسدها الحكومة المضيفة (متكرر)
- يقرر فيما بعد
- يقرر فيما بعد

العمل الاستشاري

- اختبار سنوي للضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي نيابة عن الإدارة
- يقرر فيما بعد
- مدخل في الجهود المؤسسية والقيام بدور مراقب في اللجان الإدارية

القائمة المبدئية للمراجعات لعام 2014

- توريد الخدمات - القيمة المتحققة مقابل المال المنفق
- إدارة برنامج المنح
- قياس الأداء المؤسسي
- سلامة البعثات
- إدارة القروض - عملية الصرف المستندة إلى المخاطر
- كفاءة وفعالية عمليات المستشارين والضوابط عليها
- بيئة ضوابط على مستوى المؤسسة

(705) 705

أنشطة التحقيق

- عمل التحقيق
- ترويج ومناصرة سياسة الصندوق في محاربة الفساد
- تحديث إجراءات التحقيقات والجزاءات
- دعم أمانة لجنة الجزاءات

(466) 315

إدارة المكتب وبناء قدراته

- تمثيل المكتب واستقطاب التأييد له في الاجتماعات الداخلية والخارجية
- الإبقاء على أدوات دعم المراجعة والتحقيقات
- تعيين الموظفين وتدريبهم وتقييم أدائهم وتطويرهم
- إدارة المكتب